تطور النظام الدولي في التاريخ السياسي الحديث
– تتبع حركة تطور القطبية كمدخل من مداخل فهم النظام الدولي–

دة. شيماء غنيم
دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية
المملكة المغربية

الملخص:

لقد ارتبط النظام الدولي منذ أن كان بظاهرة القطبية الدولية لذلك كان يقتضي فهم النظام الدولي وما ارتبط به من وقائع سياسية ونظريات أن نتخذ من الظاهرة القطبية مدخلا للدراسة والبحث.

لذلك سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نميز ابتداء الفرق بين النظام والمجتمع الدوليين لنبحث بعدها في تطور هذا النظام ابتداء من مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى وقتنا الحاضر.

ومؤدى ذلك أن ندرس ظاهرة القطبية ، لنبحث في عوامل تطوراتها وكيف بدأت ثنائية تقليدية كلاسيكية قائمة على توازن الرعب، ومرت بمرحلة الثنائية القائمة على التعاون والتعايش السلمي قبل أن تغدو أحدية وتنتهي تعددية. كما سنحاول أن نرصد في هذه الورقة أهم ما يميز النظام الدولي الحال من خصائص مستدلين في ذلك من الوقائع السياسية التي تظهر على المسرح السياسي العالمي.

الكلمات المفتاحية: القطبية، نظرية القوة، سياسة الكتل، القوى الصاعدة، الأزمة الاقتصادية لسنة 2008، الصراع الدولي.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

لتناول النظام الدولي بالدراسة كان لا بد أن نميز بين هذا الخلط الذي قد يقع فيه المتلقي بين النظام الدولي والمجتمع الدولي.

إن النظام الدولي هو الهيكل القائم على عنصر القوة وكيف تتوزع وتتفاعل فيما بينها بينما يقوم المجتمع الدولي على مكونين اثنين هما الدول ذات السيادة الكاملة والمنظمات الدولية التي تنظم بينها وشائج قانونية.

فالنظام الدولي إذن يركز على سؤال الصراع وتوازن القوى فيما يبحث المجتمع الدولي في التعاون والتنظيم القانوني أو بمعنى آخر النظام الدولي يبحث في سؤال من هو الأقوى، في صور وفروق القوة، عوامل الصراع و أسباب التحالفات التي تظهر على المسرح السياسي الدولي بينما يركز المجتمع الدولي على المقتضيات القانونية، الأعراف الدولية، وسبل التعاون بين الوحدات السياسية (الدول والمنظمات الدولية).

أما من حيث التكوين فإن النظام الدولي يضم الوحدات السياسية على اختلاف ضروبها من دول، شركات المتعددة الجنسية، منظمات عابرة للقوميات والحركات كفاعل مؤثر في السياسة الدولية بينما يقتصر المجتمع الدولي على الدول ذات السيادة والمنظمات الدولية الحكومية.

إن هذا الاختلاف في التكوين و مجالات الاهتمام يترتب عيه اختلاف وظيفي أي اختلاف وظيفة النظام الدولي و وظيفة المجتمع الدولي ذلك أن النظام الدولي يوفر إطارا تحليليا لفهم أنماط الصراع وتوزيع كما توازنات القوة بينما يهدف المجتمع الدولي إلى تحقيق المصالح في التزام تام بقواعد القانون الدولي من جهة واحترام لمبادئ التعايش المشترك من جهة أخرى..

إننا للتعرض لموضوعات النظام الدولي وفهم ما عرفه من تطورات وتفاعلات بدأ من مرحلة التاريخ السياسي الحديث والمعاصر أي ذلك الذي يمتد من أواخر القرن التاسع العشر ومطلع القرن العشرين إلى حدود السياق الحاضر كان ما من بد علينا الانطلاق من إشكالية مركزية هي على النحو التالي:

"كيف تطور النظام الدولي بتطور القطبية على مدار السنوات الممتدة ما بين 1945 إلى غاية سنة 2026؟"

إن معالجة هذه الإشكالية تفرض علينا ملامسة ما يأتي من أسئلة فرعية:

ما هو التعريف العلمي الدقيق للنظام الدولي و على ما يقوم من عناصر؟

- ما الذي نعنيه بالقطبية التي وسمت النظام الدولي منذ بداية القرن التاسع عشر؟
- كيف تطور النظام الدولي بتطور القطبية التي تأثرت بعوامل اقتصادية، إيديولوجية واجتماعية؟
- ما مميزات النظام الدولي إبان مرحلة الثنائية القطبية الكلاسيكية؟
- ما عوامل ونتائج القطبية الثنائية في مرحلة التعايش السلمي والتعاون؟
- ما هي التصدعات التي عرفها المعسكرين الغربي والشرقي إبان هذه القطبية؟
- كيف أثر تصاعد دول العالم الثالث على تغيير معالم النظام الدولي إبان الحرب الباردة؟

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

– ما هي مؤشرات ونتائج نهاية مرحلة الثنائية القطبية والدخول في مرحلة الأحدية القطبية؟

– كيف تطور الصراع الدولي من شرق غرب إلى شمال جنوب

– ما هي سمات النظام الدولي الأحادي ذي الهيمنة الأمريكية؟

– ما هي مؤشرات سقوط الولايات المتحدة الأمريكية من تفردها على القمة والدخول في مرحلة التعددية القطبية؟

– كيف يمكن أرقمة مظاهر التعددية القطبية في النظام الدولي؟

إن معالجة هذه الأسئلة أعلاه تقتضي منا تقسيم هذه الورقة البحثية لما يأتي من مطالب:

– تمهيد نظري في مفهوم النظام الدولي؛

– مرحلة الثنائية القطبية والانتقال من توازن الرعب إلى مرحلة التعايش السلمي؛

– نهاية الثنائية القطبية و بداية نظام عالمي جديد بدأ بأحدية قطبية وانتهى إلى عالم متعدد الأقطاب.

وفي ما يأتي البيان:

تمهيد نظري:

إن التعرض للمفهوم العلمي الدقيق للنظام الدولي يستدعي منا الوقوف على ذلك التمييز بين النظام والمنظومة والمنتظم والنسق التي يقصد بها جميعا System وبين النظام بمعنى ordre حيث أن مصطلح System يعني في أدبيات العلاقات الدولية"مجموعة من الوحدات والأجزاء المتفاعلة" وعرفه جوزيف فرانكل بأنه: " مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة التي تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام" ليعبر بذلك النظام الدولي عن أصناف التفاعلات القائمة بين الدول والوحدات الدولية فهو يحمل في طياته معنيين اثنين هامين: معنى القواعد: Ordre ومعنى النظام كنظم System[1] ليعكس الأول التنظيم القانوني داخل الدولة الواحدة فيما ينصرف الثاني إلى تنظيم الوشائج الناظمة بين هذه الدول من جهة و تفاعل هذه الأخيرة مع باقي الوحدات السياسية التي أشرنا لضروبها أعلاه.

وهذا ذ محمد طه بدوي يطلق على النظام تسمية "النسق" ويعرفه أنه: " مجموعة من عدد الوحدات السياسية بقوى متدرجة يقود علاقات القوة فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى." الذي يتضح من زمرة التعريفات المقدمة أنها تحتوي على شقين أولهما: وجود وحدات في المجتمع الدولي بمختلف الأنواع ، وثانيهما وجود تفاعل وحراك بين هذه الوحدات.وهذا يعني أنه لم تعد الدولة وحدها هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية بل أصبح هناك لاعبين آخرين كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية والمنظمات العابرة للقوميات واتحاد العمال وصندوق النقد ومنظمة الصحة..إلى غير ذلك..والتفاعل بين هذه الوحدات هو عبارة عن فعل ورد فعل، فأي فعل من جهة الدولة (أ) ينتج عنه رد فعل من جانب الدولة (ب)، وتأخذ هذه التفاعلات شكلين: إما سلبي وإما إيجابي، وهي على ضروب مختلفة: إما سياسية أو اقتصادية أو دبلوماسية أو دعائية أو إعلامية ...وهذا ما دفع بالبعض للعدول والاستنكاف عن تسمية هذا النظام بالنظام الدولي و ذهب بهم لتسميته بالنظام العالمي على اعتبار أنه لم تعد الدولة هي وحدة التحليل بل أصبح العالم كله مجالا لذلك.[2]

---

[1] هايل عبد المولى، طشطوش: مقدمة في العلاقات الدولية، الأردن ، 2010، ص35.

[2] المرجع نفسه ، ص35

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وهذا هنري كيسنجر يرى بأن النظام الدولي هو مجموع التفاعلات والتغيرات التي تطرأ على العالم ولازالت في تطور التكون الكوني ولم تتبلور بعد لشكل كامل

ومن المختصين من يعتقد بأن النظام الدولي هو تنظيم لقواعد اللعبة السياسية الدولية بين الوحدات السياسية المتفاوتة القوى بحيث يتحكم في سير العلاقات بين هذه الوحدات قوى قطبية كبرى.

ويتميز النظام الدولي في التاريخ الحديث والمعاصر، وتحديدا منذ أواخر القرن 19 بظاهرة القطبية الدولية بالمعنى الواسع للظاهرة، إذ يمكن النظر بمقتضاها للدولة التي تتحكم في صناعة القرار الدولي من جهة وإنتاج طبيعة العلاقات الدولية التبادلية من جهة أخرى بصفتها دولة – قطبا أو باعتبارها قطبا دولية

وهذه القطبية هي الأخرى كانت نتيجة عوامل اقتصادية وإيديولوجية ومرت بمراحل..من مراحل الثنائية القطبية أو التوازن الثنائي الذي كان عسكريا في مبتداه ثم ثنائيا ليتراجع إلى أحدية قطبية وصولا للمرحلة الراهنة الموسومة بالتعددية القطبية.

ولعل ما ميز النظام الدولي في التاريخ السياسي الدولي الحديث أي ذلك الذي يبتدئ من القرن العشرين بظاهرة القطبية تلك التي تجعل من الدول التي تتمتع بقدرات هائلة– في توزيع النفوذ، تمركز القوة، تعاظم السيادة الدفاعية والقدرة على التحكم في مقاليد السيطرة والتحكم في طبيعة العلاقات الدولية الناظمة بين الدول الأقل قوة – أقطابا دولية تتصارع فيما بينها لتثبت بسط سيطرتها.

وهذه القطبية هي قد تأثرت بعوامل إيدلويوجية، اقتصادية وسياسية جعلت منها تمر بمراحل: مرحلة الثنائية القطبية التي بدورها تتفرع لثنائية كلاسيكية قائمة على التوازن العسكري و أخرى قائمة على التعاون والتعايش السلمي والوفاق، مرحلة الأحدية القطبية ثم مرحلة التعددية القطبية.

وهو ما سنحاول أن نتناوله بالدراسة والتحليل فيما سيأتي من مطالب، وفي ما يلي البيان:

المطلب الأول: مرحلة الثنائية القطبية:

بعد الحرب العالمية الثانية، تم عقد مؤتمري يالطا بفبراير 1945 و بوتسدام بيوليو 1945 بين الدول القادة الكبار بمشاركة كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا ، الاتحاد السوفياتي[1] كما تم إقرار ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو سنة 1945 وتم تأسيس منظمة الأمم المتحدة و منح الدول الخمس الكبار : المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي، الصين و فرنسا مركز الصدارة على المستوى الدولي من خلال تمكينهم من مقاعد دائمة العضوية في مجلس الأمن ما يخول لها التمتع بممارسة حق الاعتراض – حق الفيتو–.

إن آليات السلام هذه كانت تقتضي أن تتحكم هذه الدول الخمس في الخريطة الدولية إلا أن الواقع لم يفضي إلا لتحكم دولتين اثنتين دونا عن غيرهما من الدول. يتعلق الأمر بالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب ما كانت تعانيه كل من بريطانيا وفرنسا من مشاكل اقتصادية ألمت بها بعد الحرب وهي المشاكل التي تتعلق أساسا بالخسائر الفادحة في البنى التحتية، تراكم الديون الخارجية الجد مرتفعة، انهيار الإنتاج، تراجع قيمة العملات وتراكم المشاكل المتصلة بالأمن الغذائي.

أما الصين فقد كانت تعاني من مشاكل داخلية وأخرى خارجية لم تمكنها من ممارسة دور فاعل وطلائعي في النظام الدولي. إذ كانت تعاني ابتداء من حرب أهلية بين الحزب القومي و الحزب الشيوعي، هذه الحرب التي استمرت إلى حدود 1949 وأفضت

[1] حضرت فرنسا في المؤتمر الأول دونا عن المؤتمر الثاني

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إلى تأسيس جمهورية الصين الشعبية بعدما انتصر الشيوعيون، ناهيك عن ما عرفته الصين من دمار لحق بناها التحتية ونقصا حادا في المواد الغذائية وتضخما ماليا كبيرا.

كل هذه الأسباب أدت عمليا إلى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي إذ أصبحت الفاعل الوحيد الذي له أن ينقذ اقتصاد الدول التي طالها دمار و خراب الحرب العالمية الثانية وهو ما يترجمه مشروع مارشال- وزير الخارجية الأمريكي حينذاك- لإعادة إعمار دول غرب أوروبا.

إلا أن هذه الهيمنة لن يكون لها أن تتمدد طويلا ، إذ بدأت تواجه تدريجيا هيمنة مضادة ، وهي هيمنة الاتحاد السوفيتي خاصة بعد تشكل الجمهوريات الشعبية في دول شرق أوروبا[1].

ومن تم كان انقسام النفوذ في أوروبا – أوروبا الغربية الموالية للمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا الشرقية الموالية للمعسكر الشرقي بقيادة السوفيت- وجها و أساسا لانقسام النفوذ في العالم.

كل هذه الأسباب، أدت إلى بروز ما يسمى بالثنائية القطبية باعتبارها تركز عدد من الدول حول دولتين كبيرتين أو قطبين دوليين يتحكمان في النظام الدولي.

وقد عرفت الثنائية القطبية في مرحلتها الكلاسيكية مظاهر التوازن التقليدي القائم على التوازن العسكري أو ما يعرف في أدبيات العلاقات الدولية بتوازن القوى.

هذه الثنائية القطبية تجسدت خصوصا مع احتدام الصراع بين الدولتين الكبيرتين حينما بدأت تهدد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي باستعمال السلاح النووي للحسم في المشاكل التي خلفتها الحرب العالمية الثانية ، كما زادت حدتها مع أزمتي ألمانيا وكوريا بل ومع العمل على تعضيد التحالفات القائمة و السعي من أجل تحالفات جديدة. وهي كلها عوامل أدت إلى الحرب الباردة.

يمكن القول أن مصطلح الحرب الباردة يعني صراع لا يعلن فيه أحد الطرفين المتحاربين الحرب على الطرف المقابل بشكل عسكري رسمي، وإنما قاد كلا الطرفين الحرب على الآخر باستخدام وسائل الإعلام والفن والوسائل السرية كالعملاء والجواسيس.[2]

استخدم المصطلح أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل برنارد باروش مستشار الرئيس الأمريكي عام 1947، في مناقشاته في الكونغريس ، وهو يشير إلى طبيعة المواجهة بين الدولتين على الجبهات السياسية والاقتصادية والإعلامية، و الخطاب الذي ألقاه الزعيم السوفيتي ستالين عام 1946 والذي أكد فيه حتمية الصراع مع القوى الرأسمالية، واستحث الشعبة السوفيتي على اليقظة وعدم الاستكانة، لأن انتهاء الحرب لا يعني استرخاء الأمة حسب تعبيره.[3]

---

[1] يتعلق الأمر بالمجر، تشيكوسلوفاكيا ، بولندا، رومانيا وألمانيا الشرقية.

[2] محمد حسن الباشا: "الحرب الباردة وظهور الأحلاف في أوروبا (حلف الناتو-وحلف وارسو)" مقالة علمية منشورة في مجلة دراسات في التاريخ والحضارة ، المجلد 2، العدد 02 ، 2022 ص 31.

[3] المرجع نفسه ص 33.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فالحرب الباردة إذن هي صراع تمتنع من خلاله الأطراف المتنازعة عن اللجوء للسلاح بطريقة مباشرة، بمعنى أنها الحرب التي تستخدم فيها الأطراف المتعادية كل أنواع القوة المستطاعة ما عدا القوات المسلحة بقصد إرغام العدو على التسليم لإدارة الطرف المنتصر وتسود خلال فترة هذه الحرب حالة من التوتر الشديد في العلاقات بين الأطراف المتنازعة.[1]

وقد كانت للحرب الباردة عدة وسائل نذكر منها مثالا لا حصرا:

- ❖ نشر الإشاعات والأخبار الزائفة بهدف زعزعة الثقة؛
- ❖ نشر الدعاية أو البروباكندا من أجل نشر فكر معيين لتغيير أفكار شعب معين؛
- ❖ التهديد والوعيد من خلال التصريحات، الخرجات الإعلامية والاستفزازات الكلامية؛
- ❖ التهديد تلميحا باستعمال السلاح النووي؛
- ❖ توازن الرعب أو توازن القوة أو توازن الردع النووي الذي يقوم على إدراك القوى الفاعلة في النظام الدولي للطبيعة المدمرة والأكثر شمولية للسلاح النووي.[2] بالشكل الذي يخول لكل قطب من القطبين أن يهدد باستعمال السلاح النووي دون استخدامه حقيقا لأن كل ضربة من هذا القطب ستقابلها ضربة أخرى من القطب الثاني.
- ❖ إثارة الحروب الإقليمية لتجريب الأسلحة الحديثة مثل "الحرب الكورية"، "الهند–الصينية"، "الشرق الأوسط"[3]
- ❖ برزت الدعوة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى استعمال القوة وهو الطرح الذي دافع عنه بقوة ترومان الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية والذي كان قبل ذلك نائبا لسابقه الرئيس روزفلت . فدعا ترومان إلى التخلي على المثالية والأخلاقية في العلاقات الدولية و استعمال مبدأ القوة كما أصل له الأول: مكيافيل وهوبس وكما طوره لاحقا آرون، موركنتاو، كيسنجر وكينان. إن كينان الذي كان سفيرا للولايات المتحدة الأمريكية في الاتحاد السوفياتي في الحرب، مستشارا سياسيا لإدارة ترومان في بداية الحرب الباردة ومن أهم مؤرخي العلاقات الدولية في القرن العشري والذي كان يعرف بلقب مهندس الحرب الباردة كانت تنسب له نظرية الاحتواء كأداة من الأدوات الدولية والتي بمقتضاه يتم احتواء المد الشيوعي لا من المدخل العسكري فحسب، إذ يعتبر كينان أن السوفيت لا يستمدون قوتهم من نفوذهم العسكري أو تحالفاتهم أو قوتهم الجيوسياسية فحسب بل بسبب فكرهم وإيديولوجيتهم أيضا لذلك كان يرى بضرورة التعامل مع السوفيت بسبب المنافس و المهدد للهيمنة الأمريكية وليس كدولة شريكة بما يستوجب إقامة الحصار على دول الكتلة الشرقية؛
- ❖ بروز نظرية السلام الحربي والتي تقتضي بأن الحالة الطبيعية هي كما وصفها هوبس حرب الجميع ضد الجميع أي أن الحرب هي الأصل الذي توجد عليه الطبيعة و ما السلام إلى مرمى وهدف كما تقوم هذه النظرية على العلاقة التلازمية الناظمة بين كل من الحرب والسلام والتي مؤداها أنه لا يمكن أن نفهم السلام نظريا ولا أن ندركه واقعيا إلا من خلال الحرب؛
- ❖ تقسيم العالم إلى معسكرين، معسكر غربي و معسكر شرقي وقد تم الإعلان عن ذلك أول مرة بعد أزمة الصواريخ بكوبا ستينيات القرن الماضي وذلك حينما صرح جدانوف المندوب الروسي حينذاك بأن العالم ينقسم لمعسكرين : معسكر رأسمالي امبريالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومعسكر مناهض للإمبريالية بقيادة الاتحاد السوفيتي؛

---

[1] علي عودة العقابي : " العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات" الطبعة غير مذكورة، بغداد،2010 ص69.

فهمي عبد القادر محمد : "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، دار الشروق للنشر والتوزيع،ص.[2]120

[3] روبرت جيه ماكمكان : "الحرب الباردة مقدمة قصيرة جدا"، ترجمة محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2014،صص29-30

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

❖ اعتماد سياسة الكتل والأحلاف العسكرية فعلى مستوى المعسكر الغربي تم تأسيس حلف شمال الأطلسي أو ما يعرف بالناتو كحلف سياسي عسكري غربي يضم عددا من الدول من ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا الغربية كندا تركيا وغيرها. إن هذا الحلف الذي تم تأسيسه بموجب معاهدة واشنطن سنة 1949 يهدف إلى تعزيز الأمن الجماعي لهذه الدول وذلك باعتبار أن أي تهديد أمني لواحدة من دول الحلف بمثابة اعتداء على جميع مكوناته وتتخذ فيه القرارات المصيرية بإجماع الدول القادة أي أمريكا و المملكة المتحدة وفرنسا. إضافة إلى حلف بغداد أو ميثاق بغداد أو الحلف المركزي أو منظمة معاهدة الشرق الأوسط أو الميطو الذي تم تأسيسه سنة 1955 في إطار سياسة الاحتواء التي نهجتها الولايات المتحدة الأمريكية فكان هدفه الأساسي احتواء المد السوفيتي الشيوعي في المنطقة وقد كان أعضاؤه : تركيا، العراق، إيران، باكستان وبريطانيا. وإن لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية عضوا في هذا الحلف إلا أنها كانت من بين أهم داعميه اقتصاديا وسياسيا. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحلف قد تم تأسيسه بعد عقد اتفاقيات ثنائية بين تركيا وباكستان سنة 1954. إن هذا الحلف قد لاقى استنكارا كبيرا من الدول العربية القومية خاصة مصر بقيادة جمال عبد الناصر الذي لم يعتبره إلا أداة من أدوات الاستعمار الجديد الذي تتزعمه بريطانيا والدول الغربية. وقد أدى انسحاب العراق من هذا الحلف بعد ثورة 1958 إلى تغيير اسمه ومقره فقد نقل مقره إلى أنقرة بتركيا وتمت تسميته بحلف السينتو أو منظمة المعاهدة المركزية وقد تم حله سنة1979. إضافة إلى السياتو أو حلف جنوب شرق آسيا الذي أسس سنة 1954 و كانت له نفس أهداف حلف بغداد وكان يضم ثمان دول هي : باكستان، ، أستراليا، نيوزلاندا، الفلبين، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا وتايلند و قد كان مقره ببانكوك عاصمة تايلند إلى أن تم حله سنة 1977. مع الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أبرمت معاهدات دفاعية مع 48 دولة. أما عن المعسكر الشرقي فقد أسس حلف وارسو[1] الذي ضم دول الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي (المجر، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية،لوندا، رومانيا، بلغاريا و ألبانيا التي انسحبت سنة 1968 من الحلف) هذا الحلف الذي تأسس سنة 1955 قد جاء كقوة مضادة لحلف الناتو لكنه تم حله بمجرد انهيار الاتحاد السوفيتي. وإنه مما يلاحظ أيضا الاتحاد السوفيتي قد أبرم هو الآخر معاهدات دفاعية لكن بعدد يقل بكثير عن أمريكا إن لم يبلغ عددها إلا 12 معاهدة. كما ذهب السوفيت إلى إحداث مكتب الإعلام الشيوعي المعروف بالكمنفروم الذي كان يهدف إلى تنسيق سياسات الأحزاب الشيوعية سواء بالاتحاد السوفيتي أو دول أوروبا الشرقية أو فرنسا أو إيطاليا.

❖ أثرت الحرب الباردة عن نجاعة ومصداقية هيأة الأمم المتحدة التي تحولت من أداة لحفظ السلام إلى أداة من أدوات الصراع الإيديولوجي بين العملاقين . إذ أدى الاستعمال المتبادل والمبالغ فيه لحق الفيتو من قبل السوفيت والولايات المتحدة الأمريكية إلى عجز وشلل في احتواء الصراعات، إدارة الأزمات و حل المشكلات الدولية العالقة لاسيما تلك المتصلة بكوبا، أفغانستان، المجر والفيتنام – إذ تعتبر حرب الفيتنام من بين أهم حروب الوكالة في الحرب الباردة– وأيضا من خلال تحول منصة الجمعية العامة لساحة لتراشق الاتهامات ناهيك عن تزايد بعثات حفظ السلام التي كان لها دور جد محدود – من خلال مراقبة وقف إطلاق النظر فقط وليس فرض السلام واقعيا وفعليا– بل و منعدم أحيانا – لاسيما في الفترة الممتدة ما بين 1978 و1988–.

إن أزمة الصواريخ بكوبا جعلت الدول الأوروبية تعتقد جازمة بأن قيام حرب نووية بالفعل أو حدوث هجوم نووي سوفيتي ليس بالأمر الممكن واقعيا مما دفع بها إلى الاستقلال و التجرد التدريجيين عن الهيمنة الأمريكية حتى يتأتى لها أن تكون لها شخصيتها وقوتها المستقلة في النظام الدولي.

[1] مع ضرورة التمييز بين حلف وارسو اتفاقية وارسو، فالأول عبارة عن حلف عسكري سياسي بينما الثانية هي اتفاقية دولية تعود لسنة 1929 بهدف تنظيم النقل الجوي

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وهو ما يمكن فهمه من خلال عمل شارل دوكول على تقوية السوق الأوروبية المشتركة بهدف التكامل الاقتصادي بين دول أوروبا وضمان حرية حركة عناصر التجارة الأربع (رؤوس الأموال، الخدمات، الأفراد والسلع)؛ انسحاب فرنسا بقيادة دوكول من الهيكل العسكري للناتو حتى يتأتى لها تعضيد قوتها النووية وسيادتها الدفاعية دون خضوع، رقابة وتوجيه الولايات المتحدة الأمريكية، الاستقلال النقدي عن هذه الأخيرة بتخلص فرنسا من الدولارات الأمريكية التي كانت تمتلكها من خلال استبدالها بما يقابلها ويساويها من ذهب، الصعود الاقتصادي لكل من اليابان وألمانيا الغربية.

أما الدول الشرقية فقد عرفت بدورها تصدعا سياسيا كبيرا بين الصين والاتحاد السوفيتي ونشوب نزاعات مسلحة على حدود الدولتين لاسيما سنة 1969، نهج الصين سياسة مستقلة أدت بها إلى انفراج علاقاتها مه الولايات المتحدة الأمريكية ودخولها الأمم المتحدة.

إضافة إلى هذه العوامل المتعلقة بالتصدعات التي عرفها كل معسكر ممن المعسكرين، فامتلاك السلاح النووي بالنسبة لكل من الصين، فرنسا والهند و تصاعد دور العالم الثالث الذي لم يعد يقبل بتراتبية السيادة بين الدول الكبرى و دول العالم الثالث و أبرمت عددا من اللقاءات الإفروآسيوية من ذلك مثالا لا حصرا: مؤتمر باندونغ، حركة عدم الانحياز، تجمع 77 ومشروع منظمة القارات الثلاث التي كانت تهدف فيما تهدف إليه إلى إقامة علاقات دولية تبادلية جديدة تقوم على احترام السيادة الإقليمية للدول، حل المفاوضات سلميا عبر المحاكم، التحكيم و التفاوض، احترام المعاهدات والالتزامات الدولية ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، شجب الترتيبات الدفاعية و استعمال القوة بما يخدم مصالح القطبين، حق الدول في الدفاع عن نفسها انفراديا أو جماعيا وفقا لميثاق الأمم المتحدة، احترام حقوق الإنسان وفقا للشرعة الدولية، دعم حركات التحرر الوطني وإشراك الدول النامية في اتخاذ القرار النقدي الدولي وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

إن كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى الانتقال من حالة الثنائية القطبية الكلاسيكية إلى حالة من الثنائية القائمة على التعاون والتعايش السلمي من خلال التعاون بين الشرق والغرب المتمظهر في توقيع اتفاقيات سالت للحد من السباق نحو التسلح وتحديد الأسلحة الاستراتيجية، مؤتمر التعاون في أوروبا، تبني السياسية الشرقية باعتراف ألمانيا بالحدود الجديدة بينها و بين ألمانيا الشرقية من جهة وبين هذه الأخيرة و بولونيا من جهة أخرى وهو تعاون اقتصادي لم يؤدي إلى أي تعايش إيديولوجي وهو ماعبر عنه المؤتمر العشرين لحزب الاتحاد السوفيتي بعد وفاة ستالين. كما أدت هذه الأسباب إلى تحويل الصراع من شرق–غرب إلى شمال جنوب.

إن حالة التعاون أو الوفاق هذه قد لاقت امتعاضا كبيرا من القيادة الصينية التي اعتبرها انحرافا وخيانة للحركة الاشتراكية في العالم.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المطلب الثاني: الانتقال إلى عالم أحدي ثم تعددي الأقطاب

قد أدى تصريح إعلامي غونتر شابوفسكي وهو مسؤول سياسي بألمانيا الشرقية إلى قلب الموازين، إذ تصريحه حمل زلة لسان مفادها أنه منذ اللحظة الحالية قد أصبح مسموحا بعبور الحدود وتم رفع القيود بما دفع بعدد غفير من المواطنين للتوجه لجدار برلين وهدمه بالمعاول والمطارق دوم مقاومة أو ممانعة من الجنود والحراس. ومن تم شكل انهيار الجدار بتاريخ 09 نونبر 1989 يوما تاريخيا لنهاية سنين عديدة من الانقسام، من انقسام ألمانيا، أوروبا والعالم.

وقد كان لهذا الانهيار تبعات جمة يمكن رصدها في ما يأتي:

- ❖ توحيد ألمانيا وتحولها من قوة ذات اتجاه غربي صرف إلى قوة أوربية تلعب دورا محوريا في التوازن الأوراسي؛
- ❖ توسع الناتو والاتحاد الأوروبي شرقا؛
- ❖ ظهور جيل جديد من الصراعات (الثقافية والاقتصادية) ضدا عن الصراع الإيديولوجي القديم.

إن هذا الانهيار و ما عقبه من أحداث تتمثل أساسا في :

- ❖ انهيار الاتحاد السوفيتي بعدما أعلن مجلس السوفيت الأعلى حل نفسه وبالتالي سقوط الدولة وذلك بعد استقالة غورباتشوف وإسقاط العلم السوفيتي من الكريملين وهو ما حدث أيضا بعد توقيع اتفاقيات بلافيجا بين روسيا، أوكرانيا وبيلاروسيا؛
- ❖ توحيد ألمانيا رسميا سنة 1990؛
- ❖ الاختراق الغربي من خلال ما جد من وسائل العولمة والإنترنيت؛
- ❖ استئثار الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ القرار الدولية وتوجيه السياسة الدولية معتمدة عن نفوذها ، تدخلاتها و قواعدها العسكرية من جهة و مديونية الدول الأخرى لها من جهة أخرى؛
- ❖ استئثار دول بعينها على المؤسسات النقدية الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين): أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، دول أوروبا الغربية؛
- ❖ التحول في مفهوم القوة الذي انتقل من قوة العسكر إلى قوة التقنية والموارد الطبيعية و مخزونات الذهب؛
- ❖ احتدام جيل جديد من الصراعات حول موارد الطاقة، النفط، الغاز وغيرها من المواد الحيوية؛
- ❖ تغيير الأنظمة السياسية في دول أوروبا الشرقية وانتشار الديمقراطية واعتماد اقتصاد السوق.

كل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى تحول في هوية النظام الدولي الذي انتقل من نظام ثنائي إلى نظام أحدي القطبية تشكل فيه الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد والمهيمن في السياسة والقرار الدوليين.

إلا أن هذه الأحدية التي امتدت من تسعينيات القرن الماضي إلى بداية الألفية الثالثة أخذت تأفل و تتراجع خاصة بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 2008، هذه الأزمة التي تعود للمشاكل التي عرفها سوق العقارات بأمريكا وأفضت لعزوف المدنين من سداد ديونهم و المطالبة المتزايدة للمودعين بسحب ودائعهم خاصة مع إفلاس البنك الأمريكي Lehman Brothers مما ترتب عنه:

- ❖ حالة ذعر سيولة عالمية؛
- ❖ مواجهة المؤسسات المالية الدولية لاسيما الأمريكية صعوبات في الوفاء بالتزاماتها؛
- ❖ تهديد النموذج الرأسمالي الذي عرت هذه الأزمة عن هشاشته؛

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- ركود اقتصادي كبير لم يكن له نظير بعد الكساد الكبير لسنة 1919؛
- تنسيق الجهود بين الدول القادة لتبني آليات حكامة جديدة تضمن استقرار النظام الاقصادي الدولي والتي كان من بين أهمها تأسيس مجموعة العشرين مقابل تراجع دور مجموعة السبع؛
- توتر كبير في العلاقات الخليجية، الأوروبية والأمريكية.

إنه بالإضافة لما أنف، يمكن الإشارة إلى عدد من العوامل التي أدت إلى انهيار النظام القطبي الأحدي والدخول في مرحلة جديدة من مراحل النظام الدولي وهي مرحلة التعددية القطبية والتي نقدمها على النحو أسفله:

- شيوع حالة من اللايقين في النظام الرأسمالي الغربي ذلك أن الأزمة المشار إليها أعلاه أدت فيما أدت إليه إلى ضخ الدول والحكومات مبالغ خيالية لإنقاذ المصارف وهو ما يتناقض مع مبادئ السوق تناقضا مطلقا؛
- مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية تراجعا في جودة الديمقراطي على النحو الذي لم يعد لها أن تحظ بإجماع داخلي مما أثر سلبا على قوة تأثيرها الخارجي؛
- صعود اقتصادات ناشئة منها من جدت قوتها ومنها من جددت قوتها (تركيا، روسيا، الصين، اليابان، إيران والهند..)؛
- عودة روسيا كفاعل عسكري مهم في الخريطة الدولية يحاول من خلال تحالفاته تقويض الهيمنة الغربية واستعادة مكانته كقطب دولي؛

كل هذه العوامل جعلتنا حيال تناقص اللحظة الأحدية والدخول في مرحلة جديدة من مراحل القطبية وهي مرحلة النظام الدولي المتعدد الأقطاب. ولنكون أكثر دقة سنحاول أرقمة هذه التعددية المتحدث عنها إذ :

- برزت اليابان كقوة عالمية في استخدام السلاح الاقتصادي وتوظيف رصيدها المالي والتكنولوجي لزيادة نفوذها العالمي.[1] فاليابان التي لا يتعد عدد سكانها 2.7 بالمئة من سكان العالم ومساحتها تمثل 0.25 من إجمالي مساحة العالم مع افتقارها الشديد لكل المواد الأولية، استطاعت أن تتحول من دولة فقيرة إلى دولة جد متطورة وتتحكم في 15 بالمئة من الناتج الخام العالمي وإحدى أكبر القوى الاقتصادية في العالم وأكبر دولة مصدرة لرؤوس الأموال في العالم،ووصلت إلى مكانة جعلتها طرفا محوريا في رسم ملامح السياسات الاقتصادية والحليف الأول للولايات المتحدة.[2]؛
- ما بين سنتي 2006-2007 عرف 124 دولة نموا اقتصاديا بمعدل 4 في المئة أو أكثر، من بينها 30 دولة إفريقية[3]؛
- إضافة إلى أن روسيا هل الأولى عالميا من حيث المساحة الجغرافيا، فإن تفوق الولايات المتحدة الأمريكية و كل الدول في القوة النووية إذ تعتبر الأولى علميا من حيث الترسانة النووية فهي تمتلك أكبر مخزون نووي في العالم يقدر ب5.580 رأسا نوويا سواء تعلق الأمر بما هو استراتيجي أو بما هو تكتيكي كما تعد هي الأولى عالميا من حيث احتياطي الغاز الطبيعي إذ تمتلك نحو 47.8 ترليون متر مكعب أي حوالي ثلث الاحتياط العالمي؛

---

[1] Kosai Yutazaka : The erea of hight-spreed growth, Tokyo, University of Tokyo,1989 pp200-210

[2] Kurtis Gerald.L : The japanesse way of politics.New York: Columbia University Press,1998.pp10-15.

[3] Fareed Zakaria, The post-American world.W.w. norton and company, new York, first edition 2008.p2.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

❖ تعتبر الصين أقوة اقتصاد عالميا إذ يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي المرتبط بالقوة الشرائية من 32 إلى 35 ترليون دولار ولها أكبر احتياطي نقدي بالعالم نحو 3 ترليونات دولار كما تستحوذ على نسب ضخمة من الإنتاج الصناعي العالمي وتساهم بما يقارب نصف إنتاج العالم من الصلب والفولاذ كما أن جيشها هو الأكبر عددا؛

❖ يعتبر الجيش التركي ثان أقوى جيش في الناتو ناهيك عن تصدر تركيا بعض القطاعات الزراعية..

كل هذا وغيره يجعلنا أمام نظام دولي حالي متعدد الأقطاب رغم أن بعض الباحثين يميلون إلى وصفه بنظام اللاقطبية والحال أن الوقائع التي تظهر على المسرح السياسي العالمي تبين بالملموس أن من يتحكم في منعرجاتها عدد صغير من الدول الكبرى التي يرتكز ويتركز فيها القرار وهو ما يدفع بنا لاعتبارها أقطابا و اعتبار النظام الدولي بالتبعية نظام تعددية قطبية.

خاتمة:

إن النظام الدولي وما مر به من منعرجات حسب تطور القطبية فيه يبين لنا أيضا أنه كذلك يسير بقانون القوة وليس بقوة القانون على اختلاف ضروب القوة.

ولعل هذا ما يستشف من خلال شلل مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة في حل كثير من الأزمات الدولية و التدخلات العسكرية في شؤون الدول و فروق القوة وتراتبية السيادة وتمايزها بين دول الشمال و دول الجنوب[1].

ناهيك على أنه عالم يتسم باللاأخلاقية والفوضى المنظمة وهو ما يستشف مما سمي بالربيع العربي والتحكم في شكل الأنظمة السياسية للدول الثالثية و التدخل الروسي في أوكرانيا كما التدخل الأمريكي في إيران.

لكن وإن كانت دول الشمال تبسط نفوذها على دول الجنوب التي تآكلت سيادتها السياسية و أصبحت تابعة تبعية مطلقة للدول الكبرى من خلال مظاهر عدة أهمها:

– ارتفاع مديونيتها و رهن سيادتها الاقتصادية؛

– العجز في ميزان المدفوعات من خلال عدم تكافؤ التبادل التجاري إذ تصدر مواردها الأولية بثمن بخس و تستورد المواد المصنعة والتكنولوجيا بثمن جد مرتفع؛

– منع الدول النامية من تحقيق نمائها واستقلالها الاقتصادية بما يضمن استئثار المثلث الذهبي بالتقدم الصناعي –كندا ، أوروبا وأمريكا.؛

– التبعية العسكرية إذ تستورد هذه الدول ما تآكل من أسلحة بالنسبة للدول الكبرى؛

– التبعية التكنولوجية؛

– عدم احتضان الكفاءات و تفاقم ظاهرة هجرة الأدمغة؛

[1] هو تقسيم سياسي واقتصادي وليس تقسيما جغرافيا نعني بالشمال الدول الكبرى و الجنوب الدول النامية التي كانت سابقا مستعمرة من الدول الكبرى

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

– تغول الشركات المتعددة الجنسية التي تستغل استغلالا وحشيا الموارد الطبيعية و المزايا الجغرافيا و اليد العاملة بثمن بخس دون أن تستثمر أرباحها في الدول النامية بما يساهم في تحريك عجلتها الاقتصادية وخلق فرص الشغل بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بأضلعها الثلاث: التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية و الحماية البيئية..وتحول أرباحها للخارج.

إلا أنه ثمة بعض الاستثناءات من هذه الدول التي حاولت بناء وتمنيع شخصيتها الداخلية قبل تسويقها خارجيا، ولعل أبرز استثناء هو دولة إيران التي استغلت موقعها الجيوسياسي، استثمارها في رأسمالها البشري و قوتها العسكرية، كما اعتمدت على وكلائها بالخارج من حوثيين وفصائل عراقية و حزب الله كما حماس ، مستغلة انتماءها لمؤسسات دولية هامة كمنظمة بريكس و منظمة شينغهاي للتعاون، فكان لها أن تتحدى بذلك العقوبات السياسية الغربية و أن ترفض التفاوض بالشروط الغربية.

من مظاهر وسمات النظام الدولي أيضا انتقائية تطبيق القانون و التطبيق الانتقائي لحقوق الإنسان وهو ما يجد ترجمته في توصيف العنف ضد أطراف معينة بجريمة حرب و توصيف التهجير والتعنيف الذي يتعرض له الفلسطينيون بالدفاع عن النفس .. لتكون بذلك فلسطين المختبر الحقيقي للنظام الدولي ، المختبر الذي كشف عن لاأخلاقيته و عن سقوط منظومته الأخلاقية وأنه لا يسير فعلا إلا بما أصلت له المدرسة الواقعية : القوة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/